الاقتضاء المعجمي وانسجام الخطاب

دراسة في خطاب الجهاد للإمام علي رضي الله عنه

د/ كمال الزماني

جامعة القرويين كلية اللغة العربية مراكش المغرب

ملخص:

يعد الاقتضاء عنصرا مهما من العناصر التي تشكل البناء الداخلي للخطاب، وتحدد دلالته، وتحقق انسجامه؛ فمكونات النص تحمل عددا من المقتضيات المعجمية والتركيبية والدلالية وغيرها، ومجموع هذه المقتضيات يخلق في الخطاب حركية اقتضائية تحقق وحدته وانسجامه.

ويروم هذا المقال البحث في دور المقتضيات المعجمية في تحقيق انسجام خطاب الجهاد للإمام علي رضي الله عنه، وتحديد كيفية مساهمتها في بناء مقتضاه العام، وجعله كلاً قابلا للفهم والتأويل.

الكلمات المفتاحية: الخطاب؛ المقتضى المعجمي؛ الانسجام

Abstract:

Presupposition is one of the central elements that constitutes the internal structure of discourse, determines its meaning, and establishes its consistency. Text components are made up of a number of lexical, syntactic, semantic and presuppositions, and the totality of these presuppositions creates a presupposition movement in the overall discourse. This presupposition movement gives discourse its unity and coherence.

This article attempts to study the role of lexical presuppositions in the coherence of the discourse Imam Ali's Jihad speeches, and to determine how these presuppositions would contribute to the construction of the overall discourse in order to render it both understandable and interpretable.

Keywords: discourse; lexical presupposition ; coherence

تقديم:

شغل الخطاب اهتمام العديد من اللسانيين، فراحوا يبحثون في الآليات والأدوات التي تحدد دلالته، وتجعله قابلا للفهم والتأويل، وقد توصلوا إلى جملة من النتائج، كان من أبرزها الكشف عن علاقة المقتضيات الموزعة في النص بتحصيل دلالته. فقد اتخذ البحث، في هذا الجانب، الاقتضاء وسيلة لدراسة العلاقات القائمة بين المستويات اللغوية التي يتضمنها الخطاب، وبين مقتضياتها المعجمية والتركيبية والدلالية والاشتقاقية وغيرها، اعتبارا لكون هذه المقتضيات تعد مدخلا لبناء معنى الخطاب وتحقيق انسجامه.

ويعد المقتضى المعجمي واحدا من المقتضيات التي تبني انسجام الخطاب، وتقدمه باعتباره كلا قابلا للفهم والتأويل. فكيف تحقق ذلك في خطاب الجهاد للإمام علي رضي الله عنه؟

1-تعريف المقتضى:

عُرف المقتضى تعاريف متعددة تختلف باختلاف الأطر المرجعية التي تحكم كل باحث، إلا أنها في عمومها تعاريف يغلب عليها إما الطابع المنطقي/الدلالي أو الطابع التداولي. ومن التعاريف المنطقية/الدلالية[1] للمقتضى نقترح تعريف لفنسون (Stephen Levinson) الذي يقول فيه: "تقتضي قضية «ق» دلاليا قضية «م» إذا وفقط إذا:

-أولا: في جميع المقامات التي تكون فيها «ق» صادقة تكون «م» صادقة.

-وثانيا: في جميع المقامات التي تكون فيها «ق» كاذبة تكون «م» كاذبة"[2]. ومثالا على ذلك فإن قولنا:

أ-«ملك فرنسا أصلع» يقتضي أنه:

ب- «يوجد ملك لفرنسا»

لأنه متى كانت (أ) صادقة تكون (ب) صادقة كذلك، ومتى كانت (أ) كاذبة بقولنا مثلا: «لا يوجد ملك لفرنسا وهو أصلع» تكون (ب) كاذبة كذلك، أي «لا يوجد ملك لفرنسا»[3].

إلا أن فكرة الاستناد على ما هو منطقي/دلالي فقط في عملية فهم المقتضى وتفسيره سرعان ما تم تجاوزها، حيث تبين عجزها عن تفسير الكثير من الاقتضاءات التي لا يمكن التوصل إليها بالعناصر اللسانية لوحدها. ومثالا على ذلك نقدم النموذجين التاليين[4]:

1-تأبط شرا.

2-قال تأبط شرا شعرا.

فلو قال متكلم الجملة الأولى "أمام مخاطب غير ملم بشعراء الجاهلية، لا شك أن هذا المخاطب يفهم ما تشير إليه المكونات اللغوية: المكون «تأبط» الذي يقتضي معنى خاصا دالا على وضع شيء تحت الإبط، والمكون عبارة عن فعل يحتاج إلى فاعل، والفاعل مستتر تقديره «هو» و«هو» مكون مقتضى موجود بالقوة، معروف لدى المخاطب إذا لم يطرح سؤالا عن ال«هو». أما المكون الثالث «شرا» فيقتضي نقيضه: «الخير» وقد يؤوله المخاطب على جهة «الوصف» كأن تكون العبارة الأولى هي: تأبط زيد بندقية ليرتكب بها شرا لا ليفعل بها خيرا"[5].

أما إذا قال هذا المتكلم الجملة الثانية أمام نفس المخاطب، فإن هذا الأمر سيخلق لديه نوعا من الغموض والاضطراب والصعوبة في فهم معنى الجملة ومقتضاها، ما لم تتدخل عناصر أخرى غير

لسانية لإنقاذ الموقف وفك اللغز ومعرفة خبايا هذه الجملة. وفي هذه الحالة يتم الاستعانة باعتبارات تداولية أخرى كمعرفة أن «تأبط شرا» لا يفيد تداوليا تركيبا لغويا يتكون من فعل وفاعل ومفعول به، وإنما يدل على شاعر معروف لدى العرب بهذا الاسم. وإذا علم المخاطب ذلك فإنه يتبين له حينئذ أن المقتضى من الجملة الثانية هو: «تأبط شرا شاعر».

إن هذا التطور في فهم معنى الجملة ومقتضاها، وإن كان يتوسل أساسا بالبنيات اللغوية، فإنه ليس محكوما بالظروف اللغوية لوحدها، وإنما هو "محكوم بمعايير وقيود تداولية استعمالية، حيث لا ترتفع الجملة، أو أي مركب... إلى درجة أخرى من الاستعمال، أو إلى مستوى آخر من المواضعة اللغوية إلا بعد أن تخضع لظروف استعمالية"[6].

وفي هذا النطاق، ظهرت مجموعة من التعاريف التداولية التي استفادت من الأخطاء السابقة، وحاولت تجاوزها بالاستناد إلى "الاعتقادات والخلفيات المشتركة بين المتخاطبين"[7]، إذ لم يعد المخاطب يتوصل إلى الاقتضاءات اعتمادا على المكونات اللسانية للجملة فقط، وإنما صار يتوصل إليها كذلك بفضل «المعارف والحقائق» التي يشترك فيها مع متكلمه.

ومن بين هذه التعاريف نقترح تعريف ستالنكر (Stalnaker) الذي ذهب في تحديده للاقتضاء التداولي إلى جعل المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب شرطا ضروريا لصياغة هذا الاقتضاء، إذ يقول: "إن مفهوم الخلفية المشتركة هو أول تقريب لمفهوم الاقتضاء التداولي الذي أود أن أستخدمه هنا. تعتبر قضية «ق» اقتضاء تداوليا لمتكلم ما في سياق معين إذا افترض المتكلم «ق» أو اعتقد أن «ق»، وافترض أو اعتقد أن المخاطب يفترض أو يعتقد ب«ق»، وافترض أو اعتقد أن المخاطب على دراية بأن المتكلم يضمن هذه الأشياء أو يعتقد بها"[8].

وعلى هذا الأساس لم يعد المتكلم يعتمد على القول وحده في إضمار ما يريد إضماره من مقتضيات، وإنما صار هذا الإضمار الاقتضائي مرتبطا كذلك بوجود رصيد معرفي مشترك بينه وبين مخاطبه يتعلق بما يعرفانه من معارف وحقائق. وهو رصيد "لا ينحصر في مجموعات من المعارف والخبرات والمعلومات المتباينة لشتى المجالات والحقول المعرفية فحسب، بل تدخل فيه سائر المكونات: النفسية والاجتماعية والحضارية والثقافية والعلمية، وغيرها من المعارف"[9].

أما أوركيوني فقد كانت لها نظرة أخرى في تعريفها لهذا المفهوم إذ اعتبرت بأن "المقتضيات التداولية هي كل المعلومات التي ينقلها الكلام، والتي تتعلق ب«شروط النجاح» و«خاصة بشروطه التمهيدية» التي يجب استيفاؤها بغية تمكين فعل الكلام من التأثير في المخاطب"[10]. فقولنا مثلا: «افتح الباب» يقتضي:

-أولا: ألا يكون الباب مفتوحا.

-وثانيا: أن يكون المخاطب في وضع يمكنه من فك شفرة هذه الجملة. ناهيك عن كونه يتمتع بالقدرة على الامتثال للأوامر.

-وثالثا: ألا يُقْدم المخاطب على إنجاز هذا الفعل بطريقة تلقائية.

-ورابعا: أن تكون للمتكلم الوضعية التي تسمح له بإصدار الأمر[11]. فكل هذه الشروط تسمى اقتضاءات تداولية ترتبط بالفعل الكلامي «افتح الباب».

غير أن هذا التصور للمقتضى سرعان ما تم تجاوزه بدوره من طرف غازدار (Gazdar) الذي قدم فهما آخر اعتبر من خلاله أن "المقتضى ليس دائما مما ينبغي أن يكون مشتركا بين أطراف التخاطب، بل قد تحمل الأقوال مقتضيات لا علم للسامع بها"[12]. ومثالا على ذلك فإن قولنا:

-«لقد اعتذر أخي عن المجيء، اضطر إلى السفر فجأة» الذي يقتضي أن «للمتكلم أخا»، لا يتطلب من المخاطب أن يكون عارفا بأن للمتكلم أخا، لأن التخاطب لا يتطلب دائما التسليم بمقتضياته سلفا أو التصريح بها[13]. فتحديد المقتضى هو، حسب غازدار، شأن خاص بالمتكلم ولا شأن لمعارف السامع به. وهو فهم يشاركه فيه عدد لا يستهان به من أرباب الحجاج والتداولية كروث أموسي[14] وجاك موشلار[15] وغيرهم.

2-المقتضى المعجمي (Présupposé lexical):

وهو يشمل "بشكل عام كل ما ينتمي إلى بنية المعجم"[16]. ويضم هذا الاقتضاء:

-اقتضاءات معجمية وجودية (Présupposé existentiels):

وهي ما يقتضي القول وجودها دون أن تكون منطوقة[17]. ومن أمثلتها:

*أسماء الأعلام: فالقول: «يوجد زيد في الرباط» يقتضي بأنه يوجد مكان اسمه الرباط.

*الصفة: فالقول: «زوجة عادل شرسة» يقتضي بأن لعادل زوجة[18].

-اقتضاءات معجمية تداولية:

وتندرج ضمنها كل الكلمات "التي لا تقال إلا في مقام خاص لأن لها طبيعة خاصة أو أنها تثير معنى إضافيا آخر"[19]. فقولنا مثلا في مقام معين: «من يسكن هذه العلبة؟» يقتضي أن شخصا ما يسكن «منزلا ضيقا».

-الاقتضاءات الناتجة عن الأفعال التي تفيد التحول والصيرورة (Verbes transformatifs):

ومن أمثلتها: أقلع، واستمر، وتوقف... وغيرها. فقولنا مثلا: «استمر زيد في النوم» يقتضي أنه كان نائما في السابق[20].

-اقتضاءات واقعية (Présupposés factifs):

وهي التي "تقتضي صدق وحقيقة متمماتها"[21]. وتنتج هذه الاقتضاءات عن مجموعة من الأفعال والعبارات والأساليب التي "تقتضي حقيقة محتوى الجملة"[22] كأفعال اليقين[23]، إضافة إلى بعض الأفعال الأخرى التي تفيد هذا المعنى، ومن بينها مثلا: تأسف واكتشف واعتذر وأدرك وغيرها. فالقول: «لم أدرك أنه كان مريضا» يقتضي "أنه كان مريضا"[24]، والقول: «علمت أنك اشتريت سيارة» يقتضي أنك «اشتريت سيارة».

-اقتضاءات غير واقعية: (Présupposés contre factifs):

وهي التي تقتضي عدم تحقق مقتضياتها. وتنتج هذه الاقتضاءات عن عدد من الأفعال والأساليب التي تفيد "عدم صحة محتوى الجملة التي تليها"[25] كأفعال الرجحان[26] مثلا. وما يميز هذه الأفعال هو أن "الذي يتبعها غير صحيح"[27]. ومثالا على ذلك فالقول: «تصورنا أنفسنا أننا في هاواي» يقتضي أننا "لم نكن في هاواي"[28]، والقول: «ظن زيد أن عمروا فيلسوف» يقتضي أن «عمروا ليس فيلسوفا».

-اقتضاءات ناجمة عن بعض المورفيمات (Morphèmes):

وتشمل عددا من الكلمات من قبيل: «مجددا» (De nouveau)، و«حتى» (Même)، و«بعدُ» (Encore)[29] وغيرها. ومثالا على ذلك فالقول: "هل يصدق أحد منكم **بعدُ** بوجود بابا نويل؟"[30] يقتضي بأنه «كان هناك من يصدق في السابق بوجوده»، وقولنا: "حتى جون جاء إلى الحفلة" يقتضي بأنه "لم يكن متوقعا قدومه"[31].

-اقتضاءات ناجمة عن بنية المعجم نفسه:

ومن أمثلتها: علاقات التضاد. فقولنا مثلا: «هذا الكرسي أحمر اللون» يقتضي أنه "ليس أخضر اللون"[32].

3-تعريف الانسجام:

يعد الانسجام واحدا من المفاهيم التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالخطاب، فهو "خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة للنص في علاقاتها بما يفهم من الجمل الأخرى"[33]. وهو، بخلاف الاتساق، لا يعتمد على الخصائص الشكلية للنص فقط، ولكنه "ظاهرة تأويلية ديناميكية من الفهم المعرفي، تتدخل فيها أنواع عديدة من المعارف الذاتية"[34] المتعلقة بالمتلقي، سواء أكانت ثقافية

أم لسانية أم منطقية أم تداولية أم غيرها. فالانسجام ليس شيئا معطى وموجودا في الخطاب ينبغي البحث عنه، وإنما "هو شيء يُبْنَى، أي ليس هناك نص منسجم في ذاته، ونص غير منسجم في ذاته باستقلال عن المتلقي، بل إن المتلقي هو الذي يحكم على نص بأنه منسجم، وعلى آخر بأنه غير منسجم"[35] اعتمادا على مدى فهمه له.

ويرى شارول أن الانسجام "يحضر في فكر المتلقين في شكل قواعد تحكم تأويل (إنتاج) الملفوظات"[36]، وتسمح بفهم الخطاب وتأويله، وبتحديد مدى انسجام النصوص، وقد حصر هذه القواعد في أربع قواعد، وهي[37]:

-قاعدة التكرير (règle de répétition) : وتتمثل في اشتمال النص لعناصر تتردد باستمرار.

-قاعدة النمو والتطور (Meta-règle de progression): أي أن تصحب عملية نمو النص علاقة دلالية تتجدد باستمرار.

-قاعدة عدم التناقض (Meta-règle de non contraduction): يجب ألا يوجد في النص أي عنصر دلالي يناقض عنصرا معطى أو عنصرا مقتضى انطلاقا من ظهور سابق.

-قاعدة التعالق (Méta-règle de relation) : أي أن تكون الأحداث والحالات والوقائع التي يحيل إليها النص متعالقة مع العالم المعروف من طرف المتلقي.

أما فان دايك فقد اقترح قواعد أخرى سماها قواعد التحويل الكبرى[38] (règles de réduction) ، وهي: الحذف، والاختيار، والتعميم، والتركيب والإدماج، وبين أن النص يكون منسجما عندما يتمكن المتلقي، اعتمادا على هذه القواعد، من الربط بين أبنيته الصغرى لبناء بنيته الكبرى.

4-دور الاقتضاء المعجمي في تحقيق انسجام خطاب الجهاد للإمام علي رضي الله عنه:

4-1 الاقتضاء وانسجام الخطاب:

يعد الاقتضاء عنصرا مهما من العناصر التي تشكل البناء الداخلي للخطاب، وتحدد دلالته، وتحقق انسجامه؛ فمكونات النص تحمل عددا من المقتضيات المعجمية والتركيبية والدلالية وغيرها، ومادام أن كل مكون منها لا يشتغل بمعزل عن الآخر، و"لا ينظر إليه منعزلا عن غيره، ولكن في علاقته مع بقية المكونات التي يدخل معها في علاقة تراكب وتعالق"[39]، فإن مجموع المقتضيات الناجمة عن هذه المكونات تخلق في الخطاب حركية اقتضائية تحقق وحدته وانسجامه. تقول أوركيوني: "تؤَمِّن الاقتضاءات للخطاب، من خلال الغطاء الاقتضائي لعناصره، انسجامه ونموه الداخليين"[40].

ومن ثمة، فإن الاقتضاء هو آلية فعالة تجعل النص بناء منسجما قابلا للفهم والتأويل، اعتمادا على ثلاث عمليات وهي:

أ-التأسيس:

وهو يشمل جميع المقتضيات باعتبارها معلومات قديمة تضمن التماسك الداخلي للخطاب. ويقوم على تكرار العناصر الدلالية نفسها في الخطاب، إذ أن هذا التكرار هو ما "يسمح بالاستمرار الغرضي للخطاب وبالتالي بارتقائه"[41]، ويشكل قاعدة لبناء المعلومات الجديدة.

ب-النمو والارتقاء:

ويضم المعلومات الجديدة التي يتم تمريرها من خلال هذه المقتضيات. إذ يتخذ المتكلم المقتضيات، باعتبارها معلومات واضحة ومتفق بشأنها بينه وبين المخاطب، مطية لتمرير أطروحاته الجديدة ودفع هذا المخاطب إلى قبولها. فنظرية المقتضيات تمثل حسب كارتنن (Karttunen) "نظرية في قيود السياقات المتسلسلة المتعاقبة على الخطاب الذي يوفر فيه السياق السابق مقتضيات السياق المحادثي اللاحق"[42] ، حيث يتم بناء المعلومة الجديدة على أنقاض المعلومة التي تمثل المقتضى. ولذلك اعتبر ديكرو من خلال صياغته ل«قانون الترابط» (Loi d'enchaînement) أن "المعلومة المقتضاة لا تقدم باعتبارها موضوع الخطاب اللاحق، وإنما باعتبارها الإطار الذي سينمو فيه هذا الخطاب"[43]. فالخطاب "بنية والمحافظة على المقتضيات هي واحدة من القوانين التي تحدد هذه البنية"[44].

ج-اجتناب الحشو:

يسهم الاقتضاء، من خلال خاصية الإضمار التي تميزه، في تجنيب الخطاب مزالق الوقوع في الحشو، فهو إذ يضمر المعاني الواضحة في الكلام والمنغرسة في ثنايا ألفاظه، فإنه يؤمن للكلام جانبا مهما من الانسجام.

ويعود هذا الانسجام إلى أن "تحديد المسار الاقتضائي في الخطاب يقوم على **ضم مقتضيات المكونات الجزئية** للحصول على **مقتضى الجملة**، ثم **ضم مقتضيات الجمل** للحصول على **المقتضى العام للخطاب أو النص**"[45]. وعلى هذا الأساس "تصبح الجملة، وبالتّبع الخطاب، كمًّا منظما من القضايا المترابطة على أساس العلاقات الاقتضائية"[46]. وهذه العلاقات هي التي تجعل النص/الخطاب كلا منسجما قابلا للفهم والتأويل.

إن هذا الكلام يجعلنا نستنتج أن لكل خطاب مجموعة من المقتضيات يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسين، وهما:

-مقتضى كلي:

يمثل المقتضى العام أو الكلي للخطاب أو النص، إذ "الخطاب يُسَيِّره مقتضى واحد"[47] يتم حسابه انطلاقا من مقتضيات جمله وأجزائه. وهذا المقتضى المتحقق يضطلع "بوظيفة توحيد فيضان (Emanation) المقتضيات المحتملة عن مكونات الجملة وأبنيتها المختلفة"[48].

-مقتضيات جزئية:

تتمثل في المقتضيات المنغرسة في بنيات الكلمات والتراكيب المكونة لهذا الخطاب، وجمع هذه المقتضيات وضم بعضها إلى بعض هو ما يكون مقتضاه العام كما يلي:

المقتضى العام/الكلي= المقتضى الجزئي 1 +المقتضى الجزئي 2 +المقتضى الجزئي 3 +...

وقد ظهرت مجموعة من الفرضيات التي حاولت تفسير هذا الضم، كان -حسب ازاييط - أعمقها تحليلا واستيعابا الفرضية التجميعية المنطقية. وتقوم هذه الفرضية على ادعاءين وهما:

-ادعاء 1: إن الجمل ترث اقتضاءات كل توابعها المكونة.

-ادعاء 2: إذا كانت الجملة (ج) تقتضي (ض) فإن التعابير الجزئية ل(ج) تقتضي كذلك (ض)[49]. وهي ادعاءات يؤكدها ديكرو في كتابه: "القول والمقول" بقوله: "إذا كانت جملة تقتضي مقتضى (ق) فإن جميع ألفاظها تقتضي نفس المقتضى"[50].

2-4 دور الاقتضاء المعجمي في تحقيق انسجام خطاب الجهاد للإمام علي:

يكون للعناصر المعجمية عدد من المقتضيات التي تستنبط من بنيتها، والتي تكون منغرسة بالضرورة في هذه البنية. وآية ذلك أن قولنا «ضرب» مثلا يقتضي:

-وجود من قام بالحدث أي «الضارب»، لأن "الفعل حديث وخبر فلا بد له من محدَّث عنه، يسند ذلك الحديث إليه وينسب إليه، وإلا عدمت فائدته"[51].

-وجود الذي وقع عليه الضرب أي «المضروب»، لأن "الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر"[52].

-وجود سبب للضرب "لأنه علة وعذر لوجود الفعل، والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمنا له صار كالجزء منه يقتضي وجوده وجوده"[53].

ولذلك فإن الكلمات الحاملة لمقتضيات معجمية تحمل معه عددا من المقتضيات التي تكون إما:

-دالة على الحدث.

-أو دالة على سبب الحدث.

-أو دالة على القائم بالحدث والمتحمّل له.

-أو دالة على الذي وقع عليه الحدث.

-أو دالة على المفضل والمفضل عليه والصفة التي يزيد فيها أحدهما على الآخر بالنسبة لاسم التفضيل... وغيرها من الاقتضاءات الأخرى[54].

ولمعرفة دور الاقتضاء المعجمي في تحقيق انسجام خطاب الجهاد للإمام علي رضي الله عنه، فإننا لن ندرس المقتضيات الخاصة بكل كلمة من كلماته، ولكننا سنحلل مقتضيات الكلمات الأكثر تواترا فيه، لأنها تمثل العنصر المبأر الذي يشغل فكر الخطيب أكثر من غيره، ثم سنبين مدى مساهمتها في تحقيق انسجام هذا الخطاب انطلاقا من علاقة المقتضيات الجزئية بمقتضاه العام، الذي يمكن صياغته كما يلي:

-«**ضرورة القيام للجهاد**».

1-2-4 نص الخطاب:

يقول الإمام علي ♦: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الْجِهَادَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، فَتَحَهُ اللَّهُ لِخَاصَّةِ أَوْلِيَائِهِ، وَهُوَ لِبَاسُ التَّقْوَى، وَدِرْعُ اللَّهِ الْحَصِينَةُ، وَجُنَّتُهُ الْوَثِيقَةُ. فَمَنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ الذُّلِّ، وَشَمِلَهُ الْبَلَاءُ، وَدُيِّثَ بِالصَّغَارِ وَالْقَمَاءَةِ، وَضُرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْإِسْهَابِ، وَأُدِيلَ الْحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الْجِهَادِ، وَسِيمَ الْخَسْفَ، وَمُنِعَ النَّصَفَ.

أَلَا وَإِنِّي قَدْ دَعَوْتُكُمْ إِلَى قِتَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَيْلًا وَنَهَاراً، وَسِرّاً وَإِعْلَاناً، وَقُلْتُ لَكُمُ اغْزُوهُمْ قَبْلَ أَنْ يَغْزُوكُمْ، فَوَاللَّهِ مَا غُزِيَ قَوْمٌ قَطُّ فِي عُقْرِ دَارِهِمْ إِلَّا ذَلُّوا فَتَوَاكَلْتُمْ وَتَخَاذَلْتُمْ حَتَّى شُنَّت عَلَيْكُمُ الْغَارَاتُ وَمُلِكَتْ عَلَيْكُمُ الْأَوْطَانُ، وَهَذَا أَخُو غَامِدٍ قَدْ وَرَدَتْ خَيْلُهُ الْأَنْبَارَ وَقَدْ قَتَلَ حَسَّانَ بْنَ حَسَّانَ الْبَكْرِيَّ وَأَزَالَ خَيْلَكُمْ عَنْ مَسَالِحِهَا وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ وَالْأُخْرَى الْمُعَاهِدَةِ فَيَنْتَزِعُ حِجْلَهَا وَقُلْبَهَا وَقَلَائِدَهَا وَرِعَاثَهَا مَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ إِلَّا بِالِاسْتِرْجَاعِ وَالِاسْتِرْحَامِ ثُمَّ انْصَرَفُوا وَافِرِينَ مَا نَالَ رَجُلًا مِنْهُمْ كَلْمٌ وَلَا أُرِيقَ لَهُمْ دَمٌ، فَلَوْ أَنَّ امْرَأً مُسْلِماً مَاتَ مِنْ بَعْدِ هَذَا أَسَفاً مَا كَانَ بِهِ مَلُوماً بَلْ كَانَ بِهِ عِنْدِي جَدِيراً. فَيَا عَجَباً وَاللَّهِ يُمِيتُ الْقَلْبَ وَيَجْلِبُ الْهَمَّ مِن اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ عَلَى بَاطِلِهِمْ وَتَفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ فَقُبْحاً لَكُمْ وَتَرَحاً حِينَ صِرْتُمْ غَرَضاً يُرْمَى يُغَارُ عَلَيْكُمْ وَلَا تُغِيرُونَ، وَتُغْزَوْنَ وَلَا تَغْزُونَ، وَيُعْصَى اللَّهُ وَتَرْضَوْنَ فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالسَّيْرِ إِلَيْهِمْ فِي أَيَّامِ الْحَرِّ قُلْتُمْ هَذِهِ حَمَارَّةُ الْقَيْظِ أَمْهِلْنَا يُسَبَّخْ عَنَّا الْحَرُّ وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالسَّيْرِ إِلَيْهِمْ فِي الشِّتَاءِ قُلْتُمْ هَذِهِ صَبَارَّةُ الْقُرِّ أَمْهِلْنَا يَنْسَلِخْ عَنَّا الْبَرْدُ، كُلُّ هَذَا فِرَاراً مِنَ الْحَرِّ وَالْقرِّ، فَإِذَا كُنْتُمْ مِنَ الْحَرِّ وَالْقرِّ تَفِرُّونَ فَأَنْتُمْ وَاللَّهِ مِنَ السَّيْفِ أَفَرُّ.

يَا أَشْبَاهَ الرِّجَالِ وَلَا رِجَالَ حُلُومُ الْأَطْفَالِ وَعُقُولُ رَبَّاتِ الْحِجَالِ، لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَرَكُمْ وَلَمْ أَعْرِفْكُمْ مَعْرِفَةً وَاللَّهِ جَرَّتْ نَدَماً وَأَعْقَبَتْ سَدَماً، قَاتَلَكُمُ اللَّهُ لَقَدْ مَلَأْتُمْ قَلْبِي قَيْحاً وَشَحَنْتُمْ صَدْرِي غَيْظاً وَجَرَّعْتُمُونِي نُغَبَ التَّهْمَامِ أَنْفَاساً، وَأَفْسَدْتُمْ عَلَيَّ رَأْيِي بِالْعِصْيَانِ وَالْخِذْلَانِ. حَتَّى لَقَدْ قَالَتْ قُرَيْشٌ إِنَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ رَجُلٌ شُجَاعٌ وَلَكِنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْحَرْبِ. لِلَّهِ أَبُوهُمْ وَهَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَشَدُّ لَهَا مِرَاساً وَأَقْدَمُ فِيهَا مَقَاماً مِنِّي لَقَدْ نَهَضْتُ فِيهَا وَمَا بَلَغْتُ الْعِشْرِينَ وَهَا أَنَا ذَا قَدْ ذَرَّفْتُ عَلَى السِّتِّينَ وَلَكِنْ لَا رَأْيَ لِمَنْ لَا يُطَاعُ"[55].

2-2-4 المقتضيات المعجمية للكلمات الأكثر تواترا في الخطاب:

أ-المقتضى المعجمي لكلمة «الغزو»:

نلاحظ أن الكلمة التي ترددت بشكل لافت في هذا الخطاب هي كلمة «الغزو» التي تكررت سواء من خلال اشتقاقاتها المختلفة (اغزوهم، يغزوكم، غزي، تغزون، لا تغزون) أو من خلال المعجم الحربي الذي رافقها (قتال، شنت الغارات، قتل، أزال، ينتزع، ذلوا، أريق دم، اجتماع، تفرق، يرمى، يغار، لا تغيرون، السير إليهم، فرارا، تفرون، السيف، أفر). وإذا علمنا أن الغزو مشتق من فعل «غزا» فنقول غزا الشيء أي "أراده وطلبه"[56]، وأن الغزو هو القصد[57] و"السير إلى قتال العدو"[58]، فإننا ندرك أن لتكرار هذه الكلمة ضمن هذا المقطع عددا من المقتضيات يمكن إجمالها فيما يلي:

- **المقتضى1:** «التأكيد على أهمية الغزو».

- **المقتضى2:** أن الغزو بمعنى «القصد» يقتضي وجود:

*قاصد: ويمثله الإمام علي ♦ الذي يحاول تحقيق عزة وكرامة مخاطبيه.

*مقصود: ويمثله أهل الشام الذين يرفضون طاعة الإمام علي ♦ ومبايعته، ويغيرون على أطراف البلاد، ويعتدون على العباد.

*قصد: وهو الأمر الدافع إلى الغزو، وهو يتعلق بالقضاء على فتنة بني أمية.

ب-المقتضى المعجمي لكلمة «الجهاد»:

نلاحظ أن كلمة «الجهاد» تكررت بشكل مهيمن في هذا الخطاب، إذ ترددت سبع مرات: مرتان اسما صريحا وخمس مرات من خلال ضمير الغائب (فتحه، أوليائه، هو، تركه، عنه)، كما استحضرها الإمام علي ♦ كذلك من خلال مجموعة من الصور البلاغية، سواء تلك التي أراد من خلالها الترغيب في الجهاد (الجهاد باب من أبواب الجنة، الجهاد لباس التقوى، الجهاد درع الله الحصينة، الجهاد جنة الله الوثيقة...)، أو تلك التي أراد من خلالها ترهيب الراغب عنه (ألبسه الله ثوب الذل، ضرب على قلبه

بالإسهاب...)، وإذا علمنا أن التكرار يفيد التأكيد، وأن تأكيد المتكلم للكلام يقتضي إنكار المخاطب له[59]، فإنه يمكن القول أن تواتر كلمة الجهاد[60] بهذا الشكل في الخطاب يفيد المقتضى التالي:

المقتضى3: «إنكار المخاطبين لأهمية الجهاد، وتأكيد الإمام علي على الإقبال عليه».

ج-المقتضى المعجمي لكلمة «رجال»:

إذا كانت كلمة «رجال» قد كررت في هذه الخطاب تسع مرات: مرتان بشكل صريح وسبع مرات من خلال ضمير المخاطب (أركم، أعرفكم، قاتلكم...)، فإن الإمام علي ♦ لم يوظف هذه الكلمة بكامل حمولتها الدلالية التي تعني "الشدة والكمال"[61]، وإنما استعملها بحمولة دلالية تكاد تكون معاكسة تماما لهذا المعنى، فهو، إذ يصف مخاطبيه بهذه الكلمة، لا يقصد وسمهم بهذا المعنى، لأنه معنًى غير مكتمل فيهم، فهم ليسوا رجالا كباقي الرجال، وإنما هم أشباه رجال، وأحلامهم كأحلام الأطفال، وتفكيرهم كتفكير النساء، وكل ما فيهم ينبئ بأنهم ليسوا أهلا لهذه الكلمة. ولذلك فإن تكرار هذه الكلمة بما لها من حمولة دلالية معاكسة لمعناها، يحمل جملة من المقتضيات لعل أبرزها:

المقتضى4: «التأكيد على نقصان رجولة المخاطبين لتخاذلهم عن الجهاد».

د-المقتضى المعجمي لكلمة «الحرب»:

أما الكلمة التي وظفت في هذا المقطع بكامل حمولتها الدلالية فهي كلمة «الحرب» التي كررت أربع مرات: مرة بشكل صريح وثلاث مرات من خلال ضمير الغائب (أشد لها، أقدم فيها، نهضت فيها).

ولكلمة «الحرب» معان كثيرة، فهي تدل على "نقيض السلم"[62]، كما تدل على "الترامي بالسهام، ثم المطاعنة بالرماح، ثم المجالدة بالسيوف، ثم المعانقة والمصارعة"[63]. إلا أن ما يهمنا من معانيها هو معنى «السلب»، فقد قال الأصفهاني: "الحرب معروف والحرب السلب في الحرب، ثم قد يسمى كل سلب حربا... وقد حُرب فهو حريب أي سليب"[64]. وفي حديث الحُدَيْبِيَةِ: "فَإِنْ قَعَدُوا قَعَدُوا مَوْتُورِينَ مَحْرُوبِينَ "[65] أي "مَسْلُوبِينَ مَنْهُوبِينَ"[66].

وبناء على ذلك، فإن ذكر كلمة «الحرب» التي يرتبط معناها اللغوي بالسلب يولد لدى المتلقي عددا من المقتضيات، نذكر منها:

المقتضى5:

-ضرورة وجود سالب، وهم أعداء الإمام علي ♦ الذين حاولوا الاستيلاء على بعض الأراضي التابعة لخلافته.

-أن هذا السالب ظالم، لأنه يحاول أخذ ما ليس له.

-ضرورة وجود مسلوب، وهم أتباع الإمام علي ♦ الذين تم غزو أطراف أراضيهم من طرف جيوش معاوية، وتمت السيطرة على بعضها وطرد عمالها منها كما حدث في البصرة مثلا.

-أن هذا المسلوب مظلوم، لأنه أُخذ منه ما هو حق له.

أما أهم اقتضاء يمكن استنباطه من كلمة «الحرب» في علاقتها بالحمولة الدلالية السلبية التي صاحبت كلمة «الرجال» في هذه الخطاب فهو:

المقتضى6:-«ضرورة القيام للجهاد قصد استكمال الرجولة الناقصة».

هـ -المقتضى المعجمي لكلمة «الحق»:

كرر الإمام علي رضي الله عنه في هذا الخطاب كلمة الحق مرتين. والحق "ضد الباطل... حَقَّ الأَمرُ يَحِقُّ ويَحُقُّ حَقّاً وحُقوقاً صار حَقّاً وثَبت. قال الأَزهري: معناه وجَب يَجِب وجُوباً"[67]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[68]، أي "وجبت وثبتت"[69]. ومعنى قول "من قال: حق عليك أن تفعل [أي] وجب عليك"[70].

وتدل كلمة «الحق» كذلك على "الحُكْم المطابِق للواقِع يُطلَقُ على الأقوالِ والعَقائدِ والأدْيانِ والمذاهِبِ باعتِبار اشْتِمالِها عَلَى ذلِك ويُقابِلُه الباطِل"[71]، فالمطابقة "في الحق تكون من جانب الواقع"[72]، ولذلك فإن معنى "حَقِّيته : [أي] حَقِّيَّة مُطابَقَةِ الواقِع إيّاه"[73]. فإن طابقه فهو حق وإن لم يطابقه فهو بخلاف ذلك.

وإذا علمنا أن كلمة الحق لا ترد في هذا الخطاب باعتبارها صفة تميز أتباع الإمام علي ومخاطبيه، وإنما كانت ترد في موضع الدعوة إلى الالتزام بها[74]، فإنه يمكن القول إن المقتضى الأساس الذي يمكن صياغته منها هو وجود دائرة للحق تميزها الكرامة والعزة والمجد، إلا أن المخاطبين يوجدون خارج هذه الدائرة لتخاذلهم عن الجهاد وتثاقلهم عنه وتهربهم منه، فدعوة الإمام علي إياهم إلى الحق تقتضي أنهم على خلافه.

وفي الأخير فإذا تأملنا هذه المقتضيات جميعها، وحاولنا ضم بعضها إلى بعض فإننا سنجد أنها تصب كلها في اتجاه واحد، ألا وهو دعم المقتضى الكلي الذي مفاده: «ضرورة القيام للجهاد» كما يلي:

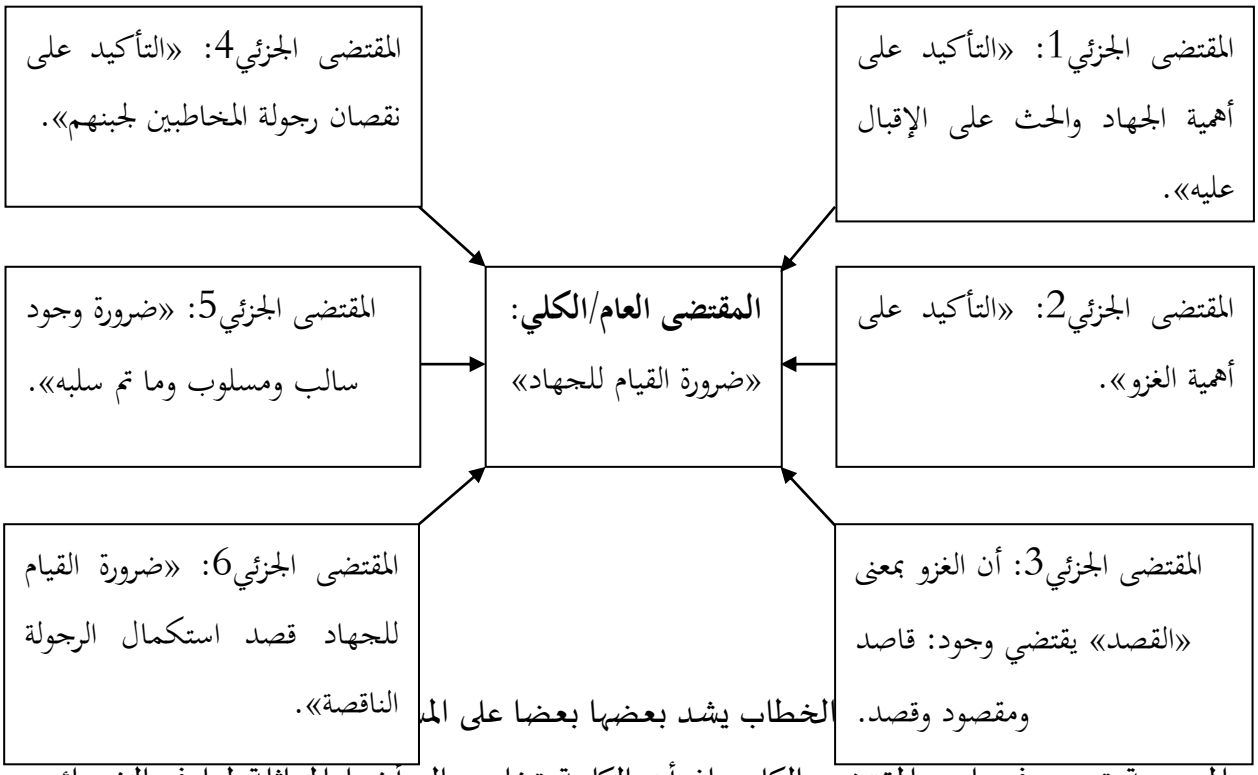

الخطاب يشد بعضها بعضا على المـ

المعجمية تصب في وادي المقتضى الكلي، إذ أن الكلمة تخلص إلى أختها المماثلة لها في الخصائص الاقتضائية المعجمية. وهو ما يخلق توافقا دلاليا بين المقتضيات الموزعة في النص، ويجعله قابلا للفهم والتأويل، ويحقق، بالتالي، وحدته المعنوية وانسجامه ، إذ أن وحدة الخطاب "من وحدة بنيته الاقتضائية"[75].

الخاتمة:

نخلص مما سبق إلى أن الخطاب هو كمٌّ منظم من القضايا المترابطة على أساس العلاقات الاقتضائية، فهو بنية تضم مجموعة من العناصر المعجمية التي تؤمن له غطاء اقتضائيا، وتخلق فيه حركية اقتضائية تحقق وحدته وانسجامه. ولذلك فإن المقتضى المعجمي يؤدي دورا كبيرا في تحقيق انسجام النص، فانتشار العناصر المعجمية في الخطاب، وحملها لمقتضيات معجمية تصب في خانة مقتضاه الكلي، هو ما يجعله بناء منسجما، وكلا قابلا للفهم والتأويل.

هوامش البحث:

[1]- الملاحظ أن هذه التعاريف استندت إلى معياري الصدق والكذب في تعريفها للاقتضاء. ولتأكيد ذلك نورد تعريفين منطقيين/دلاليين آخرين للاقتضاء: أولهما لستراوسن (Strawson) يقول فيه: "المنطوق (أ) يقتضي (ب) عندما تكون حقيقة (ب) شرط مسبق يحتمل الصدق أو الكذب ل(أ)". أما ثانيهما فيعود إلى فان فراسن (Van Frassen) يقوله فيه: "(أ) يقتضي (ب) إذا وفقط إذا:
-(أ) صادق فإن (ب) صادق كذلك.

-(أ) كاذب فإن (ب) صادق" (أنظر إحالة هذين التعريفين ضمن: أحمد كروم: أدوار الاقتضاء وأغراضه الحجاجية في بناء الخطاب، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، ط:1، ج:1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010، ص: 148).

[2]- لفنسون: التداوليات، تر: بسمة بلحاج، ضمن: جاك موشلر وآن روبول: القاموس الموسوعي للتداوليات، دار سيناترا، تونس، 2010، ص:241.

[3]- ريم الهمامي: الاقتضاء وانسجام الخطاب، ط:1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2013، ص: 30-31.

[4]- هذا المثال مستمد من : بنعيسى عسو أزاييط: الخطاب اللساني العربي، ط:1، ج:2، عالم الكتب الحديث، إربد، 2012، ص: 128.

[5]- نفسه، ص: 128.

[6]- نفسه، ص: 129.

[7]- نفسه، ص: 35.

[8] - Robert C. Stalnaker : Pragmatic presupposition

نقلا عن جورج يول: التداولية، تر: قصي العتابي، ط:1، دار الأمان، الرباط، 2010، ص: 147.

[9]- بنعيسى عسو أزاييط: الخطاب اللساني العربي، ج:2، مرجع مذكور، ص: 124.

[10] - Catherine Kerbrat Orcchioni : L'implicite, Armand Colin, Paris, 1986, p :36.

[11] - Ibid, p :37.

[12]- أنظر: ريم الهمامي: الاقتضاء وانسجام الخطاب، مرجع مذكور، ص: 40.

[13]- نفسه، الصفحة نفسها.

[14] - Ruth Amossy: L'argumentation dans le discours, , 2éme édition , éditions : Armand Colin , Paris, 2006,,p :166.

[15] - Jacques Moeschler : Argumentation et conversation, Eléments pour une analyse pragmatique du discours , Hatier-Credif, Paris, Aout 1985. p :35

[16] - Catherine Kerbrat Orcchioni : L'implicite, Op.cit, p : 38.

[17]- ألفة يوسف: تعدد المعنى في القرآن، ط:2، دار سحر للنشر، منوبة، د.ت، ص: 202.

[18]- بنعيسى عسو أزاييط: الخطاب اللساني العربي، ج:2، مرجع مذكور، ص: 135.

[19]- نفسه، ص: 136.

[20] - Catherine Kerbrat Orcchioni : L'implicite, Op.cit, p : 38.

[21] - Oswald Ducrot : Le dire et le dit, les éditions de Minuit, Paris, 1984,, p : 43.

[22] - Catherine Kerbrat Orcchioni : L'implicite, Op.cit, p : 38.

[23]- أفعال اليقين هي التي تفيد في الخبر يقينا نحو: عرف، وعلم، ودرى... وغيرها (أنظر: عبد الله بن صالح الفوزان: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج:1، دار المسلم للنشر والتوزيع، د.ت، ص: 286- 290).

[24]- جورج يول: التداولية، مرجع مذكور، ص: 54.

[25] - Catherine Kerbrat Orcchioni : L'implicite, Op.cit, p : 38.

[26]- أفعال الرجحان هي التي تفيد في الخبر رجحانا مثل: زعم، وظن، وحسب... وغيرها (أنظر: عبد الله بن صالح الفوزان: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع مذكور، ص: 288- 290).

[27]- جورج يول: التداولية، مرجع مذكور، ص: 57.

[28]- نفسه، الصفحة نفسها.

[29] - Catherine Kerbrat Orcchioni : L'implicite, Op.cit, p : 38.

[30] - Ibidem.

[31]- يقول جورج يول بأن "حتى" عندما ترد في الكلام فهي تحدث فيه اقتضاء مخالفا لما هو متوقع (أنظر: التداولية، مرجع مذكور، ص: 78).

[32] - Catherine Kerbrat Orcchioni : L'implicite, Op.cit, p : 38.

[33] صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ، ط : 1 ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 2004 ،ص: 340.

[34] نفسه، الصفحة نفسها.

[35] محمد خطابي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط:1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1991، ص: 51.

[36] - M Charolles, Analyse du discours, grammaire de texte et approche grammaticale des faits de textualité, le français aujourd'hui, N 86, 1989, P 12

[37] Michel Charolles. Introduction aux problèmes de la cohérence des textes. (approches théoriques et études pratique pédagogique). Langue francaise. Volume: 38. N: 1. 1978. P :14-31.

[38]- فوزية عزوز، المقاربة النصية من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي، دار كنوز المعرفة، ط1، 2016، ص 102

[39] ريم الهمامي: الاقتضاء وانسجام الخطاب، مرجع مذكور، ص:134.

[40] - Catherine Kerbrat Orcchioni : L'implicite, Op.cit, p :30.

[41]- ريم الهمامي: الاقتضاء وانسجام الخطاب، مرجع مذكور، ص: 140.

[42] - Karttunen : presupposition and linguistic context

نقلا عن المرجع السابق، ص: 135.

[43] - Oswald Ducrot : Le dire et le dit, Op.cit, p : 92.

[44] - Ibid, p : 91.

[45]- ريم الهمامي: الاقتضاء وانسجام الخطاب، مرجع مذكور، ص: 159.

[46]- نفسه، الصفحة نفسها.

[47]- نفسه، ص: 150-151.

[48] نفسه، ص: 159.

[49]- (أنظر: بنعيسى عسو أزاييط: الخطاب اللساني العربي، ج:2، مرجع مذكور، ص: 83-84)

[50] Oswald Ducrot : Le dire et le dit, Op.cit, p : 42

[51]- ابن يعيش: شرح المفصل ، ت: إميل بديع يعقوب، ط:1، ج:1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ص: 199.

[52]- الرضي الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط:2، ج:1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996، ص: 187.

[53]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج:1، مرجع مذكور، ص: 451.

[54]- ريم الهمامي: الاقتضاء وانسجام الخطاب ، مرجع مذكور، ص: 294.

[55]- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ت: عبد القادر حسين، ط:1، ج:2، دار الشروق، بيروت، 1987، ص: 74.

[56]- محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس ، دار ليبيا، بنغازي، 1966، مادة : (غزا).

[57]- ابن منظور: لسان العرب، ط:1، دار صادر، بيروت، 1990، مادة (غزا).

[58]- نفسه، المادة نفسها.

[59]- أنظر: ريم الهمامي: الاقتضاء وانسجام الخطاب، مرجع مذكور، ص: 397.

[60]- تدل كلمة الجهاد في اللغة على "القِتَالُ معَ العَدُوِّ... يقال جَاهَدَ العَدوَّ مُجاهدةً وجِهَاداً : قاتَلَه" (أنظر: محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس ، مادة : (جهد).

[61]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (رجل).

[62]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (حرب).

[63]- محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس ، مادة (حرب).

[64]- الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح: مكتب الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى للنشر، د.ت ، ص: 146.

[65]- حديث طويل نقترح منه الجزء الذي يتضمن هذه الجملة وهو: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ بَنِ الْحَكَمِ يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثَ صَاحِبِهِ قَالَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَانَ الْحُدَيْبِيَةِ فِي بِضْعَ عَشْرَةَ مِائَةً مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ وَبَعَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَيْنًا لَهُ مِنْ خُزَاعَةَ يُخْبِرُهُ عَنْ قُرَيْشٍ وَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِغَدِيرِ الْأَشْطَاطِ قَرِيبٌ مِنْ عُسْفَانَ أَتَاهُ عَيْنُهُ الْخُزَاعِيُّ فَقَالَ إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيٍّ قَدْ جَمَعُوا لَكَ الْأَحَابِشَ وَجَمَعُوا لَكَ جُمُوعًا وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُّوكَ عَنْ الْبَيْتِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَشِيرُوا عَلَيَّ أَتَرَوْنَ أَنْ نَمِيلَ إِلَى ذَرَارِيِّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَعَانُوهُمْ فَنُصِيبَهُمْ فَإِنْ قَعَدُوا قَعَدُوا مَوْتُورِينَ **مَحْرُوبِينَ** وَإِنْ نَجَوْا- وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ- مَحْزُونِينَ وَإِنْ يَحْنُونَ تَكُنْ عُنُقًا قَطَعَهَا اللَّهُ أَوْ تَرَوْنَ أَنْ نَؤُمَّ الْبَيْتَ فَمَنْ صَدَّنَا عَنْهُ قَاتَلْنَاهُ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ..." (أنظر: أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد، رقم الحديث: 18928، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط:1، ، ج:31، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، 1995، ص: 243- 244).

[66]- محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس ، مادة (حرب).

[67]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (حقق).

[68]- سورة الزمر، آية: 71.

[69]- محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس ، مادة : (حقق).

[70]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (حقق).

[71]- محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس ، مادة : (حقق).

[72]- نفسه، المادة نفسها.

[73]- نفسه، المادة نفسها.

[74]- يقول الإمام علي: " وَتَفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ فَقُبْحاً لَكُمْ وَتَرَحاً" (ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج:2، مرجع مذكور، ص: 74).

[75]- ريم الهمامي: الاقتضاء وانسجام الخطاب، مرجع مذكور، ص: 154.

قائمة المصادر والمراجع:

-أزاييط بنعيسى عسو: الخطاب اللساني العربي، ط:1، ج:2، عالم الكتب الحديث، إربد، 2012.

-الاستراباذي الرضي: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط:2، ج:1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996.

-الأصفهاني الراغب: المفردات في غريب القرآن، تح: مكتب الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى للنشر، د.ت.

-ألفة يوسف: تعدد المعنى في القرآن، ط:2، دار سحر للنشر، منوبة، د.ت.

-ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ت: عبد القادر حسين، ط:1، ج:2، دار الشروق، بيروت، 1987.

-ابن حنبل أحمد: مسند الإمام أحمد، رقم الحديث: 18928، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط:1، ، ج:31، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، 1995.

-خطابي محمد: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط:1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1991.

-الزبيدي محمد مرتضى : تاج العروس ، دار ليبيا، بنغازي، 1966.

-عزوز فوزية: المقاربة النصية من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي، دار كنوز المعرفة، ط1، 2016.

-فضل صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، ، ط : 1 ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 2004.

-الفوزان عبد الله بن صالح: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج:1، دار المسلم للنشر والتوزيع، د.ت.

-كروم أحمد: أدوار الاقتضاء وأغراضه الحجاجية في بناء الخطاب، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، ط:1، ج:1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010.

-لفنسون: التداوليات، تر: بسمة بلحاج، ضمن: جاك موشلر وآن روبول: القاموس الموسوعي للتداوليات، دار سيناترا، تونس، 2010، ص:241.

-ابن منظور: لسان العرب، ط:1، دار صادر، بيروت، 1990.

-الهمامي ريم: الاقتضاء وانسجام الخطاب، ط:1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2013.

-ابن يعيش: شرح المفصل ، ت: إميل بديع يعقوب، ط:1، ج:1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.

-يول جورج: التداولية، تر: قصي العتابي، ط:1، دار الأمان، الرباط، 2010، ص: 147.

المراجع الأعجمية:

-Amossy Ruth: L'argumentation dans le discours, , 2éme édition , éditions : Armand Colin , Paris, 2006.

-Charolles Michel : Analyse du discours, grammaire de texte et approche grammaticale des faits de textualité, le français aujourd'hui, N 86, 1989.

-Charolles Michel : Introduction aux problèmes de la cohérence des textes. (approches théoriques et études pratique pédagogique). Langue francaise. Volume: 38. N: 1. 1978.

-Ducrot Oswald : Le dire et le dit, les éditions de Minuit, Paris, 1984.

-Moeschler Jacques : Argumentation et conversation, Eléments pour une analyse pragmatique du discours , Hatier-Credif, Paris, Aout 1985.

-Orcchioni Catherine Kerbrat : L'implicite, Armand Colin, Paris, 1986.